# تقرير عن مؤتمر الطاقة العربى الخامس

د. عبد الحي بن عمران
أبو الربيع كعوان

مقدمة :-

انعقد مؤتمر الطاقة العربى الخامس بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 07 إلى 10 شهر الماء ( مايو ) 1994 م تحت شعار الطاقة والتعاون العربى ، وشاركت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول فى الاشراف عليه ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، والامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كما حضرته وفود من تسعة عشر دولة عربية ( بإستثناء اليمن والعراق )

## أولا : جلسة الافتتاح :

### 1 ـ كلمة وزير البترول المصرى :

افتتح المؤتمر أعماله بكلمة لوزير البترول المصرى الذى أكد على ضرورة أن تحشد الدول العربية امكانياتها وطاقاتها كدول نامية وترتقى بها إلى المستوى المطلوب حتى لا تتحول إلى أسواق استهلاكية تتنافس عليها التكتلات والكيانات الاقتصادية والسياسية الكبرى ، كما ركز على أهمية التعاون العربى فى مختلف المجالات وخاصة فى مجال الطاقة وهو شعار المؤتمر حيث تحتل مصادر الطاقة مكانة متميزة لغالبية الدول العربية كقوة دافعة لعجلة التنمية وكمواد خام ، وكمصدر للدخل ، وأشار إلى أن المرحلة القادمة تتسم بالتحديات وتتطلب حشد الجهود خاصة فى تنفيذ المشروعات وما تحتاجه من تقنيات واستثمارات لتحقق التكامل العربى فى مجالات الطاقة والكهرباء .

ونبه الوزير المصرى الى تنامى الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعى ومحدودية كمياتها بحيث أصبح معدل زيادة الاستهلاك يفوق معدل زيادة الاحتياطى مما يستوجب توحيد الجهود فى سبيل تنمية وتطوير وتطويع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بالاضافة إلى تعزيز كفاءة استخدام النفط والغاز واطالة عمر الامدادات الموجودة مما يسهم فى توفير الوقت للكشف عن مصادر الطاقة الاضافية والبديلة وتطويرها كالطاقة النووية والشمسية .

وأشار الى الدور الذى تلعبه مصر فى العلاقات الدولية باشتراكها فى اجتماعات منظمة الاوابك العربية وفى اجتماعات رابطة الدول الافريقية المنتجة للبترول وكذلك فى اجتماعات الدول المستقلة المصدرة للبترول بالاضافة إلى التنسيق المستمر مع منظمة الاوبك ، كما أن تنوع البترول الخام المصرى بما يناسب الاحتياجات المختلفة للاسواق العالمية وكون مصر دولة عبور بترولى حيث يتم نقل بترول الخليج العربى الى الاسواق العالمية عبر قناة السويس وخط السوميد كل ذلك يعزز من استدامة الدور المؤثر الذى تلعبه مصر فى سوق البترول العالمى .

وختم الوزير المصرى كلمته بالاشارة الى العديد من التغيرات والتحولات التى تشهدها الساحة العربية والدولية ، مما يستدعى تعزيز التنسيق والتعاون العربى والبحث عن اطار مؤسس للافكار والتصورات العربية العاملة فى مجالات النفط والطاقة وربط سياسات الطاقة بقضايا التنمية ، ودراسة الاحتياجات العربية من الطاقة على المدى المتوسط والبعيد ، وكيفية تلبيتها فى ظل الامكانيات العربية المتوفرة والابعاد الدولية للطاقة وآثارها على الدول العربية .

### 2 ـ كلمة الامين العام لجامعة الدول العربية :

ركز الامين العام لجامعة الدول العربية فى كلمته على أهمية بلورة رؤية عربية موحدة تنبثق من الافكار والموضوعات العربية حول قضايا النفط والطاقة وصولا الى التنمية العربية الشاملة وتطوير مصادر الطاقة واستثمارها فى خدمة قضايا البيئة والمحافظة عليها .

وأشاد بأهمية الاستقرار ، وشيوع الطمأنينة ، واستتباب السلام العادل والشامل فى تعزيز التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترعرع الامكانيات المادية لتسهم فى تطوير الطاقات البشرية ، وتواصل جهود البحث العلمى والتطور التقنى ، كل ذلك من شأنه ان يساعد فى عبور التحديات التى تواجه الامة العربية مما يتطلب المكاشفة والمصارحة واعتماد الواقعية فى اسلوب الحوار على أساس الاحترام المتبادل للحقوق والمصالح .

وأشار الى جدول أعمال المؤتمر الذى لم يقتصر على تغطية جوانب الطاقة ومصادرها ومجالات التعاون العربى فى الكهرباء والغاز الطبيعى والمنتجات البترولية بل تطرق الى بحث آفاق التعاون فى مجال الطاقة الشمسية فى كل من المشرق العربى ومغربه وأشاد بجهود المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة الذى قرر انشاء مجلس وزارى عربى متخصص للكهرباء ، وجهود الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والذى يهتم بمرافق الطاقة وعلى رأسها مشروعات الربط الكهربى بين الاقطار العربية ، وجهود المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والتى تنسق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الاوابك فى تطوير وتكامل صناعة البتروكيماويات فى الوطن العربى .

### 3 ـ كلمة رئيس جمهورية مصر التى القاها بالنيابة عنه وزير البترول المصرى

طرح الرئيس المصرى فى كلمته مشروعا لايجاد آلية للتعاون العربى المشترك فى مجال تصميم وتنفيذ مشروعات البترول وتصنيع المعدات اللازمة لهذه المشروعات حيث تتوفر القوى البشرية والعقول المفكرة من الخبراء المتخصصين القادرين على ادارة الحوار البناء بين المستهلكين والمنتجين فى اطار التعاون والتنسيق فيما بينهم فى ظل العدل وحق الشعوب فى الحياة الكريمة وصولا الى تحقيق التقدم الحضارى المنشود .

والمشروع المقترح له فوائد عظيمة

تتمثل فى تنفيذ المشروعات بتكلفة أقل من التكلفة العالمية السائدة ، وفى تبادل الخبرات ونقل التقنية وتحقيق التكامل العربى وتنشيط الصناعات الرأسمالية مما يخلق عملا أكبر يساعد على التنمية بالاضافة الى كسر الاحتكار العالمى فى تنفيذ المشروعات البترولية .

والاجراءات التنفيذية لهذا المشروع تتمثل فى اقامة جهاز تعاون للمشروعات البترولية يتكون من مركز قومى للتعاون فى المشروعات البترولية يقام فى كل دولة من دول الاقطار العربية ومركز رئيسى للتنسيق فى أحد الاقطار العربية يربط بين كل أنشطة المراكز الاقليمية ويكون كل مركز اقليمى مسئولا عن عمل بنك معلومات مرتبط مع المركز الرئيسى يختص بتوفير البيانات الخاصة بالدول فى مجال المشروعات المتاحة وتوفير التنفيذ والمعدات وامكانيات المقاولين وموردى المواد والمعدات والخبرات المتاحة .

## 4 ـ كلمات الافتتاح لرؤساء الوفود :

كانت كلمات رؤساء الوفود ملخصا للاوراق القطرية التى استلمها المؤتمر وعددها 17 ورقة ( من الاردن ، والامارات العربية ، والبحرين ، والجزائر ، وسوريا ، والعراق ، وعمان ، وقطر ، والكويت ، وتونس ، والسودان ، والجماهيرية الليبية ، ومصر ، والمغرب ، واليمن ، والسعودية ، ولبنان ) ولم تستلم ورقات من الصومال ، وجيبوتى ، وموريتانيا ، وفلسطين ، ويمكن استنتاج المؤشرات التالية من هذه الورقات : ـ

### 4 . 1 ـ الاسس والتوجهات العامة لبرامج الطاقة فى المملكة العربية السعودية

ـ المحافظة على الموارد الهيدروكربونية وادارتها لتحقيق أقصى الفوائد للمملكة على المدى البعيد مع مراعاة ابعاد المحافظة على البيئة وحمايتها .

ـ ترشيد أوجه نشاط شركات البترول وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والاستخدام الامثل للموارد .

ـ التأكد من أن العلاقات التجارية الدولية للمملكة وسياساتها التسويقية تتماشى مع الاهداف الوطنية لتطوير الزيت والغاز .

ـ تعظيم عائدات المملكة من عمليات التكرير والصناعات المكملة .

ـ تطوير استراتيجية تسويق زيوت التشحيم محليا وتشجيع الصادرات منها وفقا لمعايير الربحية التجارية .

ـ استقطاب وتطوير تقنيات مصادر الطاقة المتجددة والبديلة التى تسهم فى تحقيق الاهداف الوطنية .

ـ ترشيد استهلاك الطاقة وحث المستهلك المحلى على استخدام المنتجات البترولية بكفاءة وفعالية .

ولتحقيق أهداف قطاع الطاقة أعلاه فقد وضعت السياسات والبرامج الرئيسية التالية :ـ

ـ اتباع سياسة انتاج تعكس على المدى البعيد بنية وهيكل الموارد الهيدروكربونية التى يحتوى عليها الاحتياطى الوطنى .

ـ الاستمرار فى اعادة تنظيم الشركات القائمة لتحقيق المزيد من الكفاءة .

ـ تطبيق المعايير التجارية فى كافة عمليات الصناعة المكملة والخدمات ذات العلاقة .

ـ مراجعة الاسعار المحلية للمنتجات البترولية بما يتناسب مع تكلفة الانتاج .

ـ تشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى ادارة وملكية الخدمات المتعلقة بقطاع الطاقة .

ـ تعزيز دور المملكة فى منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ( الاوابك ) ومنظمة الدول المصدرة للبترول ( الاوبك ) .

ـ تعديل تصميم المصافى القائمة وتحديثها بحيث تتوفر لها المرونة الكافية لمقابلة مستوى وهيكل الطلب على المنتجات البترولية .

ـ زيادة توافر الغاز الطبيعى بتطوير موارد جديدة للغاز غير المصاحب وتوسعة الطاقة الانتاجية لبرامج تجميع ومعالجة الغاز .

ـ تطوير شبكة التوزيع المحلى للمنتجات البترولية بحيث تفى بمتطلبات الكفاءة والسلامة العامة

ـ اجراء بحوث تطبيقية فى مجالات الطاقة المتجددة والموارد الاخرى للطاقة التى يثبت جدوى تطويرها بالنسبة للمملكة .

### 4 . 2 ـ استراتيجية تطوير ثروات المحروقات فى الجزائر ( أكبر منتج ومصدر عربى للغاز الطبيعى )

ترتكز الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر على ثروة المحروقات لحل مشكلة الديون واعتماد سياسة اعادة ضبط الاقتصاد الوطنى المتبعة منذ بضع سنوات وقد أدخل التوجه الجديد لسياسة تطوير الثروات البترولية والغازيه تغيرات جوهرية وخاصة فيما يتعلق باللجوء إلى الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتى لا تؤثر كثيرا على التوازنات الخارجية للبلاد وتتمثل أهداف الاستراتيجية الجديدة لتطوير الثروات البترولية والغازية فيما يلى :ـ

ـ فى المرحلة الاولى الحد من تدنى الانتاج الوطنى للمحروقات السائلا وزيادتها تدريجيا لتصل الى مستوى 0 مليون طن سنويا .

ـ المحافظة لاطول مدة ممكنة على المستوى المستهدف لصادرات الغاز الطبيعى المقدرة بحوالى 60 بليون متر مكعب فى السنة ابتداء من عام

1995 م وزيادة هذه الصادرات فى بداية العقد القادم لمواجهة الطلب المتزايد فى دول السوق الاوروبية .

- المحافظة على مستوى العائدات الخارجية وايرادات الميزانية العامة وذلك تدعيما لجهود اعادة تنشيط الاقتصاد الوطنى .

وترتكز استراتيجية تطوير ثروات المحروقات على المحاور الثلاث التالية :

- اعادة تنشيط وتكثيف جهود الاستكشاف .

- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة .

- تحسين نسب الاستخلاص من المكامن التى هى حاليا فى طور الاستغلال .

وفى الاطار التشريعى والتنظيمى تهدف التشريعات الجديدة الى :

- تشجيع الشركات الاجنبية لاستغلال المكامن التى لم تستغل بعد أو تلك التى هى فى طور الانتاج .

- وضع حوافز ضريبية عن طريق اجراء تخفيضات فى الاتاوات على الانتاج والضريبة على الارباح .

- امكانية اللجوء الى التحكيم الدولى فى حالة نشوب نزاع مع المستثمرين الاجانب .

- توسيع الاحكام الخاصة بالمحروقات السائلة لتشمل الغاز الطبيعى فى حالة اكتشاف مكمن غازى .

## 4 . 3 - الاهداف والأستراتيجيات للمحافظة على الثروة البترولية الماضية فى مصر

تعتمد هذه الاستراتيجية على تحقيق الاهداف التالية :

1 - أن يغطى انتاج البترول من الزيت الخام والغازات احتياجات مصر من المنتجات البترولية .

2 - دعم الاحتياطى البترولى وبذل كل الجهود لزيادته .

3 - أن يستمر البترول كمصدر من المصادر الرئيسية للنقد الاجنبى اللازم للتنمية الشاملة .

4 - الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث .

## 4 . 4 - استراتيجية الجماهيرية الليبية بالنسبة للنفط والغاز والكهرباء :

أ - بالنسبة للنفط والغاز فان هذه الاستراتيجية تتمثل فيمايلى :-

- تحقيق الاكتفاء الذاتى من المشتقات النفطية والغازية فى كافة القطاعات الاقتصادية .

- تنمية احتياطى النفط والغاز بتنشيط أعمال الاستكشاف وتبنى مشروعات الاسترداد الاضافى .

- المحافظة على الثروةالنفطية والغازية بتحديد الانتاج الكفء فنيا واقتصاديا وترشيد الاستهلاك باستخدام التقنيات الكفؤة والاجهزة والمعدات ذات

الكفاءة العالية فى استهلاك المنتجات النفطية والغازية .
- التقليل التدريجى من استخدام النفط والغاز كمصدر لتمويل خطط التنمية وايجاد مصادر بديلة .
- استقطاب الاستثمارات الاجنبية فى مجال تنمية وتطوير الامكانيات النفطية على اليابسة وفى المناطق المغمورة .
- المحافظة على البيئة أثناء انتاج واستعمال الثروة النفطية والغازية مع تشجيع التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى والطاقات الاخرى البديلة .

### ب - بالنسبة لانتاج واستهلاك الكهرباء فان الاستراتيجية تتمثل فيما يلى : -

- استخدام تقنيات الدورة المزدوجة فى المحطات الجديدة والقائمة لتوليد الطاقة الكهربائية لتحقيق الاقتصاد المتعاظم فى الوقود معبرا عنه بالجرام لكل كيلووات ساعة منتجة مع الاحتفاظ بثنائية الوقود فى معظم المحطات .
- خطة الوقود لانتاج الكهرباء تتمثل فى التحول تدريجيا نحو الغاز الطبيعى كوقود رئيسى والخليط الطاقوى المقترح على المدى الطويل سيكون بنسبة 50 بالمائة غاز طبيعى ، 45 بالمائة زيت وقود ثقيل ، 5 بالمائة لطاقات جديدة ومتجددة .
- ربط معدل النمو السنوى للطاقة الكهربائية بتطبيق الاجراءات الخاصة بالحفاظ على الطاقة والرفع من كفاءتها والتقليل من الفاقد فى جميع مراحل انتاج وتحويل ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بما يحقق تخفيض الاستثمارات المطلوبة الى أدنى حد ممكن .

- تخطيط الطاقة على المستوى الاقليمى بتعزيز التعاون عبر الحدود ( الربط الكهربائى مع دول المغرب العربى ومع مصر ) تعظيما للاشتراك فى الاحتياطى وتخفيضا فى الاستثمارات .
- الاهتمام بالبيئة أثناء انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية بتقليل مستويات تلوث الهواء والمياه ودراسة امكانية الاستفادة من النفايات الصلبة فى توليد الكهرباء بكميات محدودة وفى قيام بعض الصناعات عليها .

### 4 . 5 الاحتياطى والانتاج والاستهلاك من النفط والغاز والطاقة فى الوطن العربى :

الجدول رقم ( 1 ) يورد الاحتياطى والانتاج والاستهلاك من النفط والغاز والطاقة فى الدول العربية لعام 1992 وكذلك عدد السكان مقارنة بالعالم .
من الجدول رقم ( 1 ) يتضح مايلى :
1 - احتياطى النفط الثابت فى الوطن العربى يشكل حوالى 59 بالمائة من احتياطى العالم كما يشكل احتياطى الغاز حوالى 20 بالمائة من الاحتياطى العالمى .
2 - انتاج النفط فى الوطن العربى يشكل حوالى 29 بالمائة من الانتاج العالمى كما يشكل انتاج سوائل الغاز حوالى 25 بالمائة من إنتاج العالم ، والغاز الطبيعى يشكل انتاجه حوالى 12 بالمائة من انتاج العالم .
3 - أن هناك 13 دولة مكتفية ذاتيا من الطاقة اذ يصل معدل استهلاكها من الطاقة مايقارب 8 . 4 مليون برميل نفط مكافىء فى اليوم مُقابل انتاجها من النفط وسوائل الغاز والغاز الطبيعى والذى يكافىء حوالى 24 مليون برميل نفط مكافىء فى اليوم ، أما باقى الدول العربية السبعة ( وهى المغرب والاردن والسودان وموريتانيا ولبنان والصومال وجيبوتى ) فيصل معدل استهلاكها من الطاقة مايكافىء حوالى 350 ألف برميل نفط فى اليوم ويشكل 7 بالمائة من مجموع استهلاك الثلاثة عشر دولة المنتجة للنفط والغاز وحوالى 5 . 1 بالمائة من مجموع انتاج هذه الدول من النفط والغاز وسوائله .
4 - يشكل استهلاك الطاقة فى الوطن العربى حوالى 3 بالمائة من الاستهلاك العالمى يساهم النفط فيها بحوالى 60 بالمائة والغاز الطبيعى بحوالى 36 المائة والباقى فى صورة طاقة كهرومائية وفحم .
5 - متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة فى الوطن العربى يقارب 1 . 1 طن نفط مكافىء وهو نصف المتوسط الذى تتطلع اليه المجتمعات الاخرى لخفض نسبة الامية بين السكان الى أقل من 10 بالمائة والعمر المتوقع بينهم الى متوسط 70 سنة بالاضافة الى التحسين فى نوعية الحياة كما أنه يشكل فقط حوالى 20 بالمائة من استهلاك الفرد فى الدول الصناعية .

## ثانيا : الجلسات الفنية وحلقات النقاش :

استمر المؤتمر لاربعة ايام كاملة من 07 الى 10 شهر الماء ( مايو ) 1994 قدمت فيها أكثر من 17 ورقة وبحثا فى 6 جلسات فنية بالاضافة الى 3 حلقات نقاش :

### أ - الجلسات الفنية

تناولت الورقات التى قدمت فى الجلسات الفنية الموضوعات التالية : -
1 - مصادر النفط والغاز فى الوطن العربى
2 - الغاز الطبيعى فى الوطن العربى
3 - الربط الكهربائى بين الدول العربية
4 - الطاقة النووية كمصدر للكهرباء فى

## جدول رقم ( 1 )
## احتياطى وانتاج واستهلاك النفط والغاز والطاقة فى الدول العربية 1992 م وعدد السكان

| القطر | الاحتياطى ( عام 1992 ) نفط | الاحتياطى ( عام 1992 ) غاز | | الانتاج ( عام 1992 ) نفط | الانتاج ( عام 1992 ) سوائل غاز | الانتاج ( عام 1992 ) غاز | | الاستهلاك ( عام 1992 ) طاقة | الاستهلاك ( عام 1992 ) منتجات نفطية | الاستهلاك ( عام 1992 ) غاز | عدد السكان (عام 1992 ) مليون نسمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بليون برميل | بليون متر مكعب | بليون برميل نفط مكافىء | الف برميل فى اليوم | | بليون متر مكعب فى السنة | الف برميل نفط مكافىء فى اليوم | الف برميل نفط مكافىء فى اليوم | | | |
| 1 الامارات العربية | 98.1 | 5 795 | 36 5 | 2 266 | 220 | 36.7 | 634 | 405 | 160 | 245 | 1.67 |
| 2 البحرين | 0.1 | 160 | 1.0 | 30 | 11 | 9 4 | 162 | 143 | 18 | 125 | 0 54 |
| 3 تونس | 1.7 | 85 | 0.5 | 109 | 2 | 0 9 | 16 | 101 | 75 | 24 | 8.37 |
| 4 الجزائر | 9 2 | 3 650 | 23.0 | 772 | 543 | 127.0 | 2 193 | 556 | 230 | 312 | 26.33 |
| 5 السعودية | 261 2 | 5 249 | 33.1 | 8 332 | 530 | 66 1 | 1 141 | 1 481 | 960 | 521 | 14 52 |
| 6 سورية | 1 7 | 250 | 1.6 | 513 | - | 1 1 | 19 | 251 | 202 | 35 | 12 96 |
| 7 العراق | 100 | 3 100 | 19.5 | 526 | - | 3 1 | 54 | 484 | 363 | 80 | 20 27 |
| 8 قطر | 4.5 | 7 079 | 44 6 | 423 | 45 | 12 0 | 207 | 151 | 16 | 135 | 0 52 |
| 9 الكويت | 96 5 | 1 485 | 9 4 | 1 058 | - | 5.3 | 92 | 198 | 148 | 50 | 2.06 |
| 10 الجماهيرية | 22 8 | 1 299 | 8 2 | 1 433 | 37 | 17.1 | 295 | 238 | 134 | 104 | 4 88 |
| 11 مصر | 3 4 | 362 | 2.3 | 836 | 46 | 13 5 | 233 | 642 | 393 | 179 | 58 29 |
| 12 عمان | 4.5 | 453 | 2.9 | 731 | - | 5.8 | 100 | 97 | 42 | 55 | 2 00 |
| 13 اليمن | 4.0 | 394 | 2 5 | 168 | - | 8 2 | 142 | 66 | 66 | - | 12 87 |
| 14 المغرب | 3.6 | 3 | 0 02 | - | - | 0 1 | 2 | 141 | 122 | 1 | 25 56 |
| 15 الاردن | - | 6 | 0.04 | - | - | 0 2 | 3 | 84 | 82 | 2 | 4.27 |
| 16 السودان | 0.3 | 26 | 0.16 | - | - | - | - | 43 | 42 | - | 26.64 |
| 17 موريتانيا | - | - | - | - | - | - | - | 5 | 5 | - | 2.06 |
| 18 لبنان | - | - | - | - | - | - | - | 65 | 64 | - | 2.70 |
| 19 الصومال | - | - | - | - | - | - | - | 4 | 4 | - | 7.00 |
| 20 جيبوتى | - | - | - | - | - | - | - | 4 | 4 | - | 0 57 |
| المجموع | 611.6 | 29 395 | 185.3 | 17 197 | 1 434 | 306.5 | 5 293 | 5 159 | 3 130 | 1 868 | 234 1 |
| العالم | 1 033 | 145 986 | 919.9 | 58.451 | 5 786 | 2 592.3 | 44 754 | 153 223 | 63 014 | 35 878 | 5 292 4 |
| النسبة المئوية للدول العربية ٪ | 59.2 | 20.1 | 20 1 | - - - | 24 8 | 11 8 | 11.8 | 3.4 | 5.0 | 5 2 | 4 4 |

الف متر مكعب غاز طبيعى = 857 5 طن نفط ( مجلس الطاقة العالمى )
واحد برميل نفط = 136 . 5 طن تقريباً ( مجلس الطاقة العالمى )

الدول العربية

5 ـ آفاق التعاون فى مجال الطاقة الشمبية فى منطقتى المشرق العربى والمغرب العربى

6 ـ الطلب على النفط والطاقة فى الدول العربية : تطوره ومستقبله

7 ـ تسعير الطاقة فى السوق المحلية للدول العربية

8 ـ الوسائل التقنية للحفاظ على الطاقة فى الاستخدام المنزلى وفى الصناعات غير النفطية ( حالة مصر ) ، وفى صناعة تكرير النفط ( حالة السعودية )

9 ـ تطور صناعة التكرير فى الدول العربية والتوقعات المستقبلية حتى عام 2010

10 ـ آفاق صناعة البتروكيماويات فى الوطن العربى

11 ـ البحث والتطوير فى الاستكشاف والانتاج ( حالة السعودية ) وفى صناعة الغاز وتكرير البترول العربية وفى صناعة البتروكيماويات العربية

12 ـ الاحتياجات الاستثمارية لقطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة فى الوطن العربى

### ب ـ حلقات النقاش :

تطرقت حلقات النقاش الى الموضوعات الثلاث التالية :ـ

1 ـ النفط العربى والتعاون بين الدول العربية والعالم وشارك فيها خبراء من معهد تاتا الهندى لبحوث الطاقة ومن معهد اكسفورد البريطانى للدراسات الطاقة ومن الاتحاد الاوروبى ومن جامعة الملك سعود بالرياض ومن مؤسسة أبيكورب العربية .

2 ـ قضايا الطاقة وانعكاساتها على التنمية فى الوطن العربى وشارك فيها مختصون من معهد البترول الفرنسى ومن منظمة اليونسكو ومن الاتحاد العالمى لمنتجى الفحم الحجرى ، ورئيس المكتب التنفيذى لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشئون البيئة ومن وزارة البترول والثروة المعدنية بالسعودية والمدير التنفيذى لبرنامج البيئة بالامم المتحدة .

3 ـ مجالات التعاون العربى فى الكهرباء والغاز الطبيعى والمشتقات البترولية وشارك فيها خبراء من دولة قطر ومن مجلس الطاقة العالمى ومن وزارة الاشغال والكهرباء والماء بالبحرين والامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

## استنتاجات المؤتمر وتوصياته

### أولا : فى مجال الطلب على الطاقة وتسعيرها :

شدد المؤتمر على ضرورة مواصلة الجهود التى تهدف الى انقاص التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التى يتسبب فيها تنامى الاستهلاك المحلى من النفط وأشاد بالاجراءات التى بدأ العديد من الدول العربية باتخاذها للحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها بغرض الحد من الاسراف مع الاخذ فى الاعتبار رفاهية المواطن ومستواه المعيشى ، كما أوصى المؤتمر بالتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى حتى تزداد شريحة النفط ومنتجاته السائلة التى توجه للتصدير .

أما بالنسبة لسياسات تسعير الطاقة محليا فقد أشار بيان المؤتمر الى التباين الواضح فى هذه السياسات وأرتأى أهمية متابعة دراسة موضوع التسعير المحلى وسياساته .

### ثانيا : فى مجال مصادر الطاقة :

أكد المؤتمر على أهمية مواصلة جهود البحث والتنقيب لزيادة الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعى لتلبية الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى على النفط وللحفاظ على حصتها فى أسواق الطاقة والاستفادة من التقنيات الحديثة المجدية فى مجال الاستكشاف والحفر والانتاج ( كالحفر الافقى وزيادة كثافة الآبار الانتاجية ) ، وأوصى المؤتمر بالاهتمام بتعزيز وزيادة فرص تبادل الغاز الطبيعى بين الدول العربية بانشاء شبكات للغاز تربط مناطق الانتاج بمناطق الاستهلاك ، كما أكد على الاهتمام بتطوير القدرات العربية فى مجال استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة ( الطاقة الشمسية والطاقة النووية )

### ثالثا : فى مجال الطاقة الكهربائية :

أكد المؤتمر على أهمية ربط الشبكات الكهربائية بين الدول العربية والتى ينجم عنها خفض احتياطى التوليد اللازم فى الشبكات ووفر فى التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لتوليد الطاقة اضافة الى رفع امكانيات الفنيين العاملين فى مؤسسات الكهرباء ، كما أشار المؤتمر الى فرص التعاون بين الدول العربية والدول الاوروبية فى مجال توحيد المواصفات والمقاييس واقامة صناعات مشتركة لتغذية القطاع الكهربائى ومحطات كهربائية مشتركة ، كما نوه المؤتمر بالدور المتنامى للغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء باستخدام تقنيات الدورة المركبة ( المزدوجة ) .

### رابعا : فى مجال الصناعات النفطية اللاحقة :

أوصى المؤتمر بتكثيف الجهود لرفع معدلات تشغيل المصافى وزيادة الطاقة الانتاجية من العمليات التحويلية لانتاج المشتقات النفطية البيضاء على حساب زيت الوقود والتى تتفق مع المواصفات العالمية لحماية البيئة لخفض نسبة الكبريت فى الديزل وانتاج الجازولين الخالى من الرصاص ، كما حث المؤتمر على التوسع فى التبادل التجارى للمنتجات النفطية بين الدول العربية بمبادرات من القطاع الخاص وفى صورة شركات عربية مشتركة يساهم فيها القطاع الخاص لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية داخل الاسواق العربية ، وأوصى المؤتمر بالتوسع فى الطاقات الانتاجية القائمة لوحدات زيوت التزييت الاساسية ونوه

بأهمية تطوير صناعة البتروكيماويات فى الدول العربية والتوسع فيها أفقيا ورأسيا بالاضافة الى التفاوض الجماعى مع الدول المستوردة لمواجهة القيود التى تفرضها على استيراداتها من الدول العربية ، كما أكد المؤتمر على أهمية تطوير مراكز ومعاهد البحوث النفطية وأوصى بدعمها وتعزيزها بالكوادر المؤهلة والموارد المالية اللازمة لتؤدى دورها فى مجال صناعة النفط .

## خامسا : فى مجال الاحتياجات الاستثمارية :

ناقش المؤتمر توقعات الاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتطوير قطاعى النفط والغاز والصناعات اللاحقة بهما فى الدول العربية خلال الفترة من 1994 ـ 2000 وقد بنيت هذه التوقعات على تقديرات الطلب العالمى واحتياجات البلاد العربية والطاقة الانتاجية بها ومصادر التمويل . حيث تقدر هذه الاحتياجات الاستثمارية بحوالى 94 بليون دولار ، يؤمل أن تغطى المصادر الناضبة حوالى 57٪ من قيمة هذه الاستثمارات موزعة كما يلى :ـ

**النفط :** تقدر احتياجات الاستثمار لاستكشاف وانتاج النفط بحوالى 55 بليون دولار يتركز معظمها فى بلاد عربية منتجة للنفط ، فى السعودية 15 بليون دولار والامارات 2 . 6 بليون دولار وليبيا 5 . 5 بليون دولار والعراق 8 . 4 بليون دولار والكويت 3 . 4 بليون دولار . هذا مع افتراضات يصل الطلب العالمى بحلول سنة 2000 حوالى 4 . 76 مليون برميل / اليوم تغطى البلاد العربية منه حوالى 5 . 23 مليون برميل / اليوم وهو مايزيد عن القدرة الانتاجية الحالية للدول العربية التى تبلغ حوالى 20 مليون برميل / اليوم . وبذلك فان هناك حاجة لاضافة 7 . 4 مليون برميل / اليوم بـ افتراض اضافة طاقة احتياطية تبلغ حوالى 5٪ وسوف تتمركز معظم هذه الزيادة فى العراق باعادة طاقتها الانتاجية الى مستواها السابق 4 . 3 مليون برميل / اليوم .

**الغاز :** تقدر الاحتياجات الاستثمارية فى مجال الغاز بحوالى 47 بليون دولار وهناك رأى بان الحاجة الفعلية ستكون حوالى 23 بليوم دولار . يوجه حوالى 4 . 13 بليون دولار لاغراض الاستثمارات التصديرية فى مشروعات تسييل ونقل الغاز يخص الجزء الاكبر منها لمشروعى قطر للغاز المسال حوالى 3 . 10 بليون دولار والباقى لمشروعات الجزائر والامارات العربية وعمان .

**التكرير :** تقدر الاحتياجات الاستثمارية لهذا النشاط بحوالى 19 بليون دولار لمشروعات التكرير المدرجة على قائمة الاولويات فى المنطقة العربية والتى تشمل توسعة طاقات التكرير فى تونس ولبنان بما يحقق لها الاكتفاء الذاتى وتحديث بعض مصافى سوريا ومصر وربما اليمن وكذلك تحديث مصافى السعودية المحلية الموجهة للتصدير والتى تبلغ تكاليفها لوحدها حوالى 4 بليون دولار ، وقيام الكويت باصلاح وصيانة الاضرار التى لحقت بمصافيها ومشروعين للزيوت فى كل من السعودية ومصر بالاضافة الى تضمينها لبليون دولار لاستثمارات يتوقع انفاقها فى تملك مصافى خارج المنطقة العربية .

## الصناعات البتروكيماوية :

تقدر الاحتياجات الاستثمارية لهذا النشاط بحوالى 8 . 20 بليون دولار لمشروعات بتروكيماوية مخطط القيام بها فى المنطقة العربية وان اكثرها تقدما وقابلة للتنفيذ تلك التى تعنى بتوسعات لصناعات قائمة ومنتجة ، فى مقدمتها توسعة المجمع الليبى للبتروكيماويات لاضافة ثلاثة وحدات لبلمرة الاثيلين منخفض الكثافة الخطى وعالى الكثافة والبروبلين ، وتوسعه مجمع امسيعيد بقطر برفع طاقته الانتاجية للاثيلين والبولى اثيلين وتنفيذ مجمع بتروكيماوى بالكويت ، وتشييد مصنع الاثيلين والبولى ايثيلين بمصر ، بالاضافة الى دراسة لاقامة مشروعات بتروكيماوية للميثانول بقطر والجزائر والامارات ، ومشروعات محسن البنزين فى كل من دبى والجزائر ومصر والسعودية .

## سادسا : فى مجال المحافظة على البيئة :

نوقش موضوع حماية البيئة فى الاطار العام العالمى ومدى تأثيره على النفط ودور البلاد العربية فى هذا المفهوم ، وذلك لوجود ترابط بين قضايا البيئة واستهلاك الطاقة والتنمية . وقد لوحظ انخفاض ارتباط استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادى فى السنوات الاخيرة ، حيث انخفضت كثافة استخدام الطاقة فى العالم من 8 . 0 خلال الفترة من 1970 ـ 1980 الى 5 . 0 خلال الفترة من 1980 ـ 1992 ، ويعزى هذا التغير بصورة أساسية الى السياسات التى اتبعتها الدول الصناعية بتخفيض استهلاك الطاقة من خلال الاجراءات الضريبية وتحسين الكفاءة والترشيد ، وبالتالى تقليص اعتماد هذه الدول على النفط . وبما أن هذه الدول تستهلك النسبة العظمى من الطاقة فانها تتحمل الجزء الاكبر من مسئولية الثلوث ، بينما لايتعدى استهلاك الدول العربية 3٪ من الاستهلاك العالمى للطاقة ، ومع هذا فان البلاد العربية مثلها مثل بقية دول العالم مهتمة بموضوع حماية البيئة وان كان معالجة موضوع البيئة يختلف من دولة أو مجموعة الى أخرى طبقا للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى

تمر بها كل منهما . وان الصناعات القائمة فى البلاد العربية معظمها حديثة روعى فى انشائها المعايير البيئية وبالتالى فان دورها فى ثلوث البيئة محدود ، كما ترصد فى مجال الصناعة النفطية الاموال اللازمة للحد من التلوث . كما ان توجيه الاتهام الى الوقود الاحفورى على أنه أكبر ملوث للبيئة فيه تحيز خاصة ضد النفط ، فعلى سبيل المثال وجد أن اجمالى غاز ثانى اكسيد الكربون المنبعث نتيجة حرق الوقود الاحفورى ( النفط والفحم والغاز ) لايشكل الا 3٪ من كميات هذا الغاز المنبعث فى الطبيعة ، وانه باستخدام الوسائل العلمية الحديثة يمكن التخلص من غاز ثانى اكسيد الكربون والاستفادة منه .

وقد قدرت الكميات المنبعثة من الكربون من صناعة واستهلاك النفط فى العالم خلال سنة 1990 كما يلى :-

فى مرحلة الاستكشاف والانتاج بمعدل 45 مليون طن أى بنسبة 2 بالمائة

فى مرحلة نقل النفط بمعدل 20 مليون طن أى بنسبة 1 بالمائة

فى مرحلة تكرير النفط بمعدل 136 مليون طن أى بنسبة 6 بالمائة

استهلاك النفط بمعدل 1977 مليون طن أى بنسبة 91 بالمائة

المجموع : 2178 مليون طن اى بنسبة 100 بالمائة

ومع هذا فان هناك تناقضا فى الاراء حول ارتفاع حرارة الارض ودور الغازات الدفيئة ، حيث لاتزال الاراء العلمية بين مؤيد ومعارض .

وعليه رؤى مايلى :-

1 - ان الطاقة عنصر اساسى لتحقيق التنمية ولابد من وجود تكامل بين التنمية والطاقة والبيئة وان الخيار بين مصادر الطاقة المختلفة يجب ان يتم على أسس اقتصادية وبيئية واجتماعية موضوعية دون تحيز ، كما ان الوقود الاحفورى ليس المسئول الوحيد عن انبعاث الغازات الدفيئة ، وان فرض ضريبة الكربون والطاقة لن يؤدى الى تحقيق الهدف وهو تخفيض نسبة انبعاث ثانى اكسيد الكربون كما انه ينعكس سلبيا على النمو الاقتصادى وعلى عائدات الدول المصدرة للنفط . وعليه فالامر يتطلب من الدول الصناعية ان تقوم بنقل التقنية النفطية الى الدول النامية ومساعدتها فى استخدامها وان افضل طريقة لحل مشكلة ثلوث البيئة تكمن فى دعم البحث العلمى وتوجيهه .

2 - وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فى الدول العربية فان المؤتمر يدعو الى الاهتمام بالامور التالية :-

- الحد من استخدام العمليات والتقنيات الملوثة ومراعاة الشروط البيئية عند تصميم وبناء وتشغيل المنشآت ودعم البحث العلمى ومنع حدوث البقع النفطية وتنظيفها فى حالة وقوعها .

- انتاج الغازولين الخالى من الرصاص ، وانتاج الديزل وزيت الوقود الخالى من الكبريت .

هذا كما تناول موضوع حماية البيئة التعرض الى خبرة كل من السعودية فى مدينتى الجبيل وينبع الصناعيتين وكذلك الكويت فيما يخص اقامة نظام بيئى متطور منذ بداية الثمانينات والاجراءات التى اتخذت بعد حرب الخليج واطفاء الحرائق بالحقول النفطية بالكويت .

## البحث والتطوير :

تعرض المؤتمر الى أهمية التطوير والبحث العلمى فى مجالات الاستكشاف والانتاج والصناعات النفطية والغاز والنقل والتوزيع فى البلاد العربية ، وذلك بغرض زيادة الاحتياطيات المكتشفة وزيادة عامل الاستخلاص من الحقول القديمة وتحسين خواص المنتجات النفطية وتطوير الاضافات اللازمة لتلك المنتجات وتحسين انتاجية العمليات وتخفيض التكلفة والحفاظ على البيئة .

كما تعرض المؤتمر الى الوضع الحالى لمراكز البحوث والتطوير فى البلاد العربية ، حيث أن جزءا كبيرا من نشاط البحث العلمى والتطوير يتجه الى الاعمال الروتينية ، واعتماد الشركات العاملة على مراكز البحوث والمختبرات الاجنبية ، واستيراد التقنيات الجاهزة وتنفيذ معظم المشروعات من قبل الشركات الاجنبية مع استخدام تقنيات مختلفة المصدر ، وانخفاض التمويل اللازم لاقتناء الاجهزة والمعدات الحديثة ذات العلاقة بين مراكز البحث والتطوير والصناعة فى الاقطار العربية .

وفى هذا الاطار فانه يوصى بوجوب تطوير مراكز ومعاهد البحوث التقنية ودعمها ، وضرورة انشاء وحدات للبحث والتطوير تابعة لمصافى التكرير ، وتوفير الدعم المالى والمعنوى والفنى لمؤسسات البحث العلمى ، وتقوية العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث العلمى من جانب والصناعة النفطية ، وزيادة التنسيق بين مراكز البحوث النفطية فى البلاد العربية وتبادل المعلومات وربط بنوك المعلومات فيما بينها ، ووضع خطة عربية مشتركة بهدف تطوير الباحثين والمهندسين العاملين فى مراكز البحوث وزيادة برامج الدراسات العليا المتخصصة .

## سابعا : التعاون العربى والدولى

أكد المؤتمر على تعزيز التعاون بين الدول العربية فى مجالات الطاقة عبر تبادل المعلومات والخبرات والدراسات بما فى ذلك تزويد المركز العربى لدراسات الطاقة التابع للمنظمة بالمعلومات والبيانات ، كما دعا المؤتمر الى التنسيق بين الدول المنتجة داخل الاوبك وخارجها والدول المستوردة للنفط للمساعدة على استقرار السوق وتجنب التقلبات الحادة فى الاسعار . ■

# البيان الختامى لمؤتمر الطاقة العربى الخامس

عقد مؤتمر الطاقة العربى الخامس فى القاهرة خلال الفترة من 7 إلى 10 أيار / مايو / 1994 م ، تحت شعار الطاقة والتعاون العربى . أشرف على تنظيم المؤتمر كل من جامعة الدول العربية والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

استعرض المؤتمر الأوراق القطرية والدراسات التى تناولت مصادر الطاقة المختلفة وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعى ، وأكد المشاركون فى المؤتمر على الأهمية البالغة لقطاع النفط والطاقة فى دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدول العربية ، وعلى الدور الحيوى الذى يلعبه فى تعزيز العلاقات بين الدول العربية وبينها وباقى دول العالم .

## توصل المؤتمر إلى الإستنتاجات والتوصيات التالية

### اولاً / فى مجال الطلب على الطاقة وتسعيرها

أكد المؤتمر على أهمية الاستمرار فى إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالطلب على النفط والطاقة فى الدول العربية ، وتطوير منهجيتها ، خاصة على مستوى القطاعات ، حيث أدت عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومارافقها من زيادة سكانية ، والتحول نحو استخدام الطاقة التجارية إلى تنامى الطلب على مصادر الطاقة المختلفة فى الدول العربية . ومن المتوقع أن يؤدى استمرار هذه العوامل خلال السنوات القادمة إلى زيادة فى الطلب على الطاقة .

لاحظ المؤتمر بالتقدير الإجراءات التى بدأ العديد من الدول العربية بإتخاذها للحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها بغرض الحد من الإسراف مع الأخذ فى الإعتبار رفاهية المواطن ومستواه المعيشى .

ولما كان النفط والغاز الطبيعى يشكلان معظم الطاقة المستخدمة فى الدول العربية ، كما تشكل العوائد البترولية أهم مورد فى الإقتصادات العربية ، فإن المؤتمر يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود التى تهدف إلى انقاص التكلفة الإقتصادية والإجتماعية التى يتسبب فيها تنامى الإستهلاك المحلى من النفط ويوصى بالتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى حتى تزداد شريحة النفط ومنتجاته التى توجه للتصدير .

لاحظ المؤتمر أن سياسات تسعير مصادر الطاقة فى الأسواق المحلية للدول العربية تتباين بشكل واضح ، تبعا لمدى توفرها فى كل منها ، ففى حين تزيد هذه الأسعار عن معدلاتها فى الأسواق العالمية فى بعض الدول ، فإنها تقل عنها كثيرا فى دول أخرى ، ويرى المؤتمر أن سياسات تسعير الطاقة المحلية سوف تزداد أهميتها ودرجة تأثيرها فى الأعوام المقبلة . لذا فمن الأهمية بمكان متابعة دراسات هذا الموضوع وإعطائه المزيد من الإهتمام حتى يتسنى الوقوف على دوره فى عملية التنمية .

### ثانيا / فى مجال مصادر الطاقة

استعرض المؤتمر الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لتعزيز عمليات البحث والتنقيب ، وأكد على أهمية مواصلة هذه الجهود لزيادة الاحتياطيات العربية من النفط والغاز الطبيعى لتلبية الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى على النفط ، وللحفاظ على حصتها فى أسواق الطاقة . وأكد المؤتمر على الاستفادة من التقنيات الحديثة التى أثبتت جدواها الاقتصادية فى مجال الاستكشاف والحفر والانتاج .

أوصى المؤتمر بتوجيه الإهتمام نحو تعزيز وزيادة فرص تبادل الغاز الطبيعى بين الدول العربية ، وحث على دراسة جدوى إنشاء شبكات غاز يكون من شأنها ربط مناطق

الانتاج بمناطق الاستهلاك ، مما يسهم فى تحقيق الاستغلال الامثل لهذا المصدر وفى زيادة أواصر التبادل التجارى والتعاون فى مجال الطاقة عربيا وعالميا .

استعرض المؤتمر الجهود العربية فى مجال استخدام الطاقات الجديد والمتجددة ، وأكد على ضرورة الإهتمام بتطوير القدرات العربية فى هذه المجالات .

## ثالثا / فى مجال الطاقة الكهربائية

أشاد المؤتمر بالجهود المبذولة لربط الشبكات الكهربائية بين الدول العربية لما توفره من المنافع الاستراتيجية والفنية والإقتصادية . وأكد على أهمية استمرار التنسيق اللازم للحصول على أقصى المنافع من عمليات الربط ، والتى من أهمها خفض احتياطى التوليد اللازم فى الشبكات المرتبطة والوفر فى التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لتوليد الطاقة اضافة الى رفع امكانيات الفنيين العاملين فى مؤسسات الكهرباء المختلفة وتبادل الخبرات .

دعا المؤتمر الى استمرار الدول العربية بالمضى فى مشاريع الربط الكهربائى فى كل من المشرق والمغرب العربى ومن ثم فيما بين المنطقتين ، بما يحقق مردودا اقتصاديا عاليا للاموال المستثمرة فى هذه المشروعات .

أشار المؤتمر الى إمكانية الإستفادة من فرص التعاون بين الدول العربية وبينها وبين الدول الأوروبية لتوحيد المواصفات والمقاييس وإقامة صناعات مشتركة لتغذية القطاع الكهربائى وتبادل الخبرات فى ذلك المجال ، وأن هذا التعاون قد ينتهى الى إقامة محطات كهربائية مشتركة ذات قدرات عالية توفر الاحتياجات بأفضل الاقتصاديات الممكنة .

نوه المؤتمر بالدور المتنامى للغاز الطبيعى فى توليد الكهرباء وخصوصا فى ضوء التطور فى كفاءة استخدامه فى الدورة المركبة لتوليد الكهرباء .

## رابعا / فى مجال الصناعات النفطية اللاحقة

استعرض المؤتمر ماشهدته الصناعات النفطية اللاحقة فى الدول العربية من تطور ، وأوصى بتكثيف الجهود لرفع معدلات تشغيل المصافى ، والتوجه نحو زيادة الطاقة الإنتاجية من العمليات التحويلية لإنتاج المشتقات النفطية البيضاء على حساب زيت الوقود وذلك لسد العجز الحالى والمتوقع فى السوق المحلية لبعض الدول العربية ومواكبة تزايد الطلب على هذه المنتجات فى الأسواق العالمية . وأكد على أهمية الاستمرار فى تطوير صناعة التكرير العربية لإنتاج مشتقات تتفق مع المواصفات العالمية لحماية البيئة والتى تتطلب بصفة خاصة خفض نسبة الكبريت فى الديزل ، وانتاج الغازولين الخالى من الرصاص ، كما اكد على ضرورة زيادة التنسيق فى مجال صناعة التكرير لرفع قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية .

حث المؤتمر على التوسع فى التبادل التجارى للمنتجات النفطية بين الدول العربية لتنويع الأسواق الإستهلاكية لهذه المنتجات . ودعا إلى تشجيع القطاع الخاص فى المساهمة فى انشاء شركات عربية تستند على الاسس التجارية ، وتختص فى تسويق وتوزيع المنتجات النفطية داخل الأسواق العربية ، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة فيها .

كما أوصى المؤتمر بالتوسع فى القطاعات الإنتاجية القائمة لوحدات زيوت التزييت الأساسية وإقامة وحدات جديدة ، حتى يتسنى تغطية العجز الحالى والمتوقع من هذه المنتجات فى الاسواق العربية .

نوه المؤتمر بأهمية تطوير صناعة البتروكيماويات فى الدول العربية والتوسع فى إنتاج المواد الاساسية اللازمة للتكامل الأفقى والعمودى لتوفير متطلبات الأسواق العربية ، وزيادة الصادرات إلى الأسواق العالمية ، وأكد ضرورة التنسيق بين المنتجين العرب فى مجالات الإنتاج والتسويق . وأبرز أهمية تطوير صيغ جديدة لهذا التنسيق مثل التفاوض الجماعى مع الدول المستوردة لمواجهة القيود التى تفرضها على استيراداتها من الدول العربية .

أكد المؤتمر على أهمية تطوير مراكز ومعاهد البحوث النفطية فى الدول العربية ، وأوصى بتعزيزها ودعمها بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة ، والموارد المالية اللازمة ، والنظم الإدارية الحديثة حتى تتمكن من تلبية إحتياجات صناعة النفط العربية .

## خامسا / فى مجال التمويل

لاحظ المؤتمر تقلص الإيرادات النفطية فى السنوات الأخيرة وانحسار امكانات التمويل الحكومى وأكد على أهمية مساهمة مصادر التمويل العربى والدولى فى توفير الإستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات المطلوبة فى قطاعات الطاقة المختلفة ، وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى رؤوس أموال المشروعات القائمة والجديدة وتطوير وسائل الإقتراض المحلى والأجنبى .

دعا المؤتمر المصارف والمؤسسات المالية العربية لزيادة اهتمامها فى مجال اعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروعات الطاقة ، وحثها على اجتذاب الكفاءات واكتساب الخبرات المطلوبة للتعامل مع تمويل مشروعات الطاقة .

اكد المؤتمر على اهمية الاستمرار فى الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع النفط وتجنب ربط القرارات الاستثمارية بتقلبات اسعار النفط .

## سادسا / فى مجال البيئة

أكد المؤتمر على اهتمام الدول العربية بالمحافظة على البيئة ومراعاة حمايتها فى كافة مشروعاتها التنموية ومشاركتها العالم حرصه على العيش فى جو نظيف خال من التلوث ، وأوضح الفارق بين المشاكل البيئية فى الدول الصناعية الناتجة عن التطور الصناعي، وبين المشاكل البيئية فى الدول النامية المرتبطة بالفقر والتخلف واستنزاف المصادر الطبيعية ، إذ أن تلك المشاكل لاتتعلق فى معظمها باستخدام الطاقة . وأبرز المؤتمر مدى الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والتنمية والطاقة ، ونوه إلى أن البيئة لايمكن حمايتها فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متخلفة ، ومن ثم فإن العمل على تحقيق تنمية مستدامة يعتبر من الأمور التى ينبغى أن تسخر لها كافة الجهود .

شدد المؤتمر على أهمية نشر الوعى فى مجال حماية البيئة والحد من تلوثها كما دعا كافة المؤسسات ومراكز البحوث للمساهمة فى هذا المجهود .

تابع المؤتمر باهتمام موضوع الضرائب المقترحة على الوقود الأحفورى ، وبين أن فرض تلك الضرائب لا يعدو أن يكون إجراء تمييزيا ضد النفط ، وأن الغرض الحقيقى منها هو زيادة الإيرادات فى ميزانيات الدول الصناعية ، على حساب الدول النامية المنتجة للنفط ، وأعرب عن مخاوفه من الآثار السلبية المحتملة لهذه الضرائب على الإقتصاد العالمى بشكل عام ، وعلى اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط بشكل خاص ، وأنها لن تفلح فى تحقيق الهدف المعلن ألا وهو الحد من انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون .

أوصى المؤتمر بدعم مراكز البحث العلمى العربية لدراسة مشكلة تغير المناخ ومتابعتها للتيقن مما يوجه للوقود الأحفورى من اتهامات تفتقر الى اليقين العلمى ، وحث تلك المراكز العربية على تقوية الاتصال والتنسيق بينها وبين مراكز الابحاث الدولية والعلماء الذين يتناولون الموضوع على أسس علمية تتسم بالواقعية وتبتعد عن التوجهات السياسية .

دعا المؤتمر الى نشر الحقائق العلمية والمعلومات والدراسات المتوفرة عن متابعة ظاهرة تغير المناخ ، ودور غازات الدفيئة فى هذه الظاهرة ، بما فى ذلك الآثار الاقتصادية السلبية التى تنجم عن الاجراءات المتخذة أو التى ستتخذ لمواجهة ظاهرة التغير المناخى المفترض .

ونوه بضرورة المشاركة الفعالة للدول العربية فى المحافل الدولية واللجان المنبثقة التى تتابع تنفيذ الوثائق والاتفاقيات الصادرة عن مؤتمر ريو ، وأن يشمل تشكيل الوفود المشاركة فى تلك اللقاءات ذوى الإختصاص فى مجال البترول .

وحث المؤتمر على التنسيق بين الدول العربية ، وبينها وبين الدول الأخرى ، وعلى الاخص الدول النامية أبان مشاركتها فى المحافل الدولية ، لتوضيح الآثار السلبية التى قد تتعرض لها برامج التنمية فى تلك الدول إذا ما تم تطبيق أية اجراءات تتسم بالتحيز ضد النفط عند التطرق إلى مناقشة الحد من انبعاث غازات الدفيئة .

وعبر المؤتمر على الحرص على الاستفادة من المبادىء والنصوص الواردة فى الاتفاقيات والوثائق التى صدرت عن مؤتمر ريو والتى نصت على سيادة الدول فى استثمار ثرواتها الطبيعية ومراعاة الأحوال الخاصة بالدول التى تعتمد اقتصاداتها على انتاج وتصنيع الوقود الأحفورى ، وعدم وضع حواجز أمام التجارة الدولية بحجة المحافظة على البيئة وحمايتها ، وعدم اتخاذ أية اجراءات يمكن أن تحد من برامج التنمية فى أية دولة .

## سابعا / فى مجال التعاون العربى والدولى

أكد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية فى كافة مجالات الطاقة من خلال تبادل المعلومات والخبرات والدراسات ذات الاهتمام المشترك .

نوه المؤتمر بأهمية مواصلة تطوير قاعدة تفصيلية للبيانات والمعلومات تغطى مصادر الطاقة والطلب عليها فى مختلف القطاعات الاقتصادية للاستفادة منها فى إعداد الدراسات والبحوث وتبادلها بين الدول العربية تعميما للفائدة . وحث الجهات المعنية على تزويد المركز العربى لدراسات الطاقة ، الذى تأسس فى منظمة أوابك بتوصية من مؤتمر الطاقة العربى الثانى ، بالمعلومات والبيانات التى يتطلبها إجراء الدراسات التى يقوم بها .

استعرض المؤتمر التطورات التى تشهدها الأسواق النفطية العالمية ، وعبر عن ضرورة تطوير التعاون بين الدول المنتجة داخل أوبك وخارجها والدول المستوردة للنفط وذلك لإيجاد مناخ مناسب يساعد على خلق استقرار فى السوق ويتجنب التقلبات الحادة فى الأسعار التى تترك آثارا سلبية فى اقتصاد كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة . وبين أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق عن طريق المزيد من التنسيق وعقد اللقاءات والندوات مع المنظمات الإقليمية والدولية

المختصة .

## ثامنا / مكان وزمان عقد المؤتمر القادم

رحب المؤتمر بالدعوة الكريمة التى وجهها معالى وزير النفط والثروة المعدنية فى الجمهورية العربية السورية الدكتور المهندس نادر نابلسى لعقد المؤتمر السادس فى مدينة دمشق فى عام 1998 بإذن الله .

وفى الختام ألقى سعادة الأستاذ عبدالعزيز العبدالله التركى الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول نيابة عن المؤسسات المنظمة للمؤتمر والمشرفة عليه ، كلمة عبر فيها عن الشكر والتقدير لكل من ساهم فى إنجاح المؤتمر .

وأعرب المشاركون عن تقديرهم وامتنانهم إلى جمهورية مصر العربية رئيسا وحكومة وشعبا لما لمسوه من كرم الضيافة وحسن الاستقبال والرعاية التى قدمتها الجهات المعنية بالمؤتمر وعلى رأسها وزارة البترول مما كان له أكبر الأثر فى تيسير أعمال المؤتمر .

وتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك ، لتفضله برعاية المؤتمر ، والى معالى رئيس المؤتمر وزير البترول فى جمهورية مصر العربية ، الدكتور المهندس حمدى على البنبى ، على الجهود التى بذلها فى مساعدة المنظمات المشرفة على الإعداد للمؤتمر وعلى إدارته المتميزة لأعماله .

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لخدمة العمل العربى المشترك .

القاهرة فى 29 ذى العقدة 1414 هـ الموافق 10 أيار / مايو 1994 م

# مؤتمرات قادمة

1) الندوة الوطنية لإدارة الاحمال ودورها في ترشيد استهلاك الطاقة.8/7 - الصيف (يونيو) 1995
طرابلس - الجماهيرية العظمى

2) مؤتمر الطاقة العالمي السادس عشر
تحت شعار الطاقة من أجل عالم مشترك
8-13 التمور (أكتوبر) 1995
طوكيو-اليابان
للإستفسار الاتصال:-

Organizing Committee
16 th Congress TOKYO - 1995
Syuwa Kamiyacho Bldg.
4-3-13 Toranomon, Minato-Ku
Tokyo 105, Japan
Tel: 81-3-3437-4727 Fx: 81-3-3437-4678

3) المؤتمر العالمي الرابع للطاقات المتجددة
15-12 الصيف (يونيو) 1996
دنيفر كولارادو
الولايات المتحدة الأمريكية

لمزيد من المعلومات الاتصال
على العنوان التالي:

Professor .A.M. Sayigh
World Renewable Energy Network
147 Hilmanton, Lower Earley
Reading RG6 4HN, United Kingdom
Telephone: (44) 01734 611364
Fax: (44) 01734 611365